S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/947
14 October 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨
موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم طي هذا رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، واردة من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك (انظر المرفق).

وأغدو ممتنا لو تكرمتم باطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) كوفي عنان

98-30495 191098 191098

المرفق

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك

يشرفني أن أنقل إليكم طي هذا تقريري عن تنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك، والذي يتناول أنشطة مكتبي خلال الشهور من تموز/يوليه إلى نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

ويشرفني كذلك أن أبلغكم أنني أعتزم تقديم هذا التقرير إلى مجلس الأمن يوم ٢٦ من هذا الشهر.

(توقيع) كارلوس وستندورب
الممثل السامي

تقرير الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام
موجـّه إلى الأمين العام للأمم المتحدة

تموز/يوليه - أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

١ - عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام تقديم تقارير من الممثل السامي وفقا للمرفق ١٠ من اتفاق السلام، والاستنتاجات التي خلص إليها مؤتمر لندن لتنفيذ السلام الذي عقد في ٨ و ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، فإنني أقدم في هذه الوثيقة التقرير الحادي عشر إلى المجلس.

٢ - ويشمل التقرير أنشطة مكتب الممثل السامي والتطورات التي حدثت في المجالات المدرجة أدناه أثناء الفترة الممتدة من بداية تموز/يوليه ١٩٩٨ وحتى نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

موجز

٣ - الانتخابات تطغى على ما عداها: في الفترة الواقعة ما بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر، غطت الانتخابات العامة التي جرت في البوسنة والهرسك يومي ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر وما تلاها من تطورات على بقية الأحداث. وتناقش أدناه بمزيد من التفصيل نتائج الانتخابات. بيد أنها كانت تمثل بوجه عام، مع استثناء واحد ملحوظ، دليلا آخر على التقدم المتزايد باطرد نحو وجود بيئة سياسية تعددية وأكثر اعتدالا في البوسنة والهرسك. وقد جرت الانتخابات في جو سلمي ومرة أخرى اجتذبت عددا كبيرا من جمهور الناخبين يمثل حوالي ٧٠ في المائة رغم أن هذا كان إلى حد ما أقل مما حدث في انتخابات سابقة. وعلى مستوى الدولة، ولأول مرة منذ اتفاق دايتون، توجد إمكانية لوجود مجلس رئاسة أكثر واقعية بعد إزاحة شاغل المنصب الصربي الذي يخلق العراقيل وقد حل محله شخصية أكثر اعتدالا. وينتظر أن يسيطر على مجلس الوزراء والوزارات الوطنية الأخرى ممثلون لأطراف مناصرة لاتفاق دايتون. فالأحزاب القومية القديمة ذات الأصل العرقي الواحد قد فقدت مقاعدها بوجه عام وتقدمت الأطراف المعارضة فحازت عددا من المواقع الرئيسية في مجلس النواب في البوسنة والهرسك، وقد كسبت عناصرها مقاعد في البرلمانات المحلية. وفي مجلس نواب الاتحاد، على سبيل المثال، فإن حزب العمل الديمقراطي فقد أغلبيته الشاملة التي كان يتمتع بها؛ وفي الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، فشل الحزب الديمقراطي الصربي في أن يستعيد الأغلبية الشاملة التي خسرها في الانتخابات التي جرت في ١٩٩٧. وقد وقـّع تحالف سلوغا (SLOGA) اتفاقا يتعهد فيه بأن يبقى في التحالف فيما بعد الانتخابات وأن يحوز الأغلبية في الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا إذا ما ظل تحالف سلوغا يتعاون مع شركائه على أساس الاتحاد. وقد بدأت المفاوضات في ٢ تشرين الأول/أكتوبر بشأن تشكيل حكومة جديدة في جمهورية صربسكا، وقد تدوم المفاوضات فترة طويلة. ولأول مرة حاز الحزب الديمقراطي الكرواتي وحزب المبادرة الكرواتية الجديد

مقاعد في الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا. كما كسبت الأحزاب التي مقرها جمهورية صربيا تمثيلا في بعض المجالس البلدية وفي برلمان الاتحاد.

٤ - ورغم النتائج المشجعة في انتخابات الجمعية الوطنية على العضو الصربي في مجلس رئاسة الجمهورية على مستوى دولة البوسنة والهرسك، فإن الانتخابات من أجل رئاسة جمهورية صربسكا، أسفرت عن إزاحة السيدة بلافزيتش وحل محلها زعيم الفرع البوسني في الحزب الراديكالي، ويدعى نيكولا بوبلاسن. وللسيد بوبلاسن سجل كشخص متشدد. فهو كرئيس لجمهورية صربسكا، يرشح رئيس وزراء حكومة صربسكا الذي بدوره يرشح الوزراء الآخرين. بيد أن هذه التعيينات تجب الموافقة عليها للتصويت بالأغلبية في الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، حيث يسيطر عليها شركاء الاتحاد "سلوغا".

٥ - وقد أوضحت، شأني في ذلك شأن ممثلين آخرين من الأوساط الدولية، ما يجب أن نتوقعه من الزعماء المنتخبين حديثا. وسوف نحكم على أدائهم لا من أقوالهم بل قبل كل شيء من الأفعال التي سوف نرصدها عن كثب. ومن المنتظر أن يتصرف جميع الزعماء وفقا للمبادئ الدستورية ولاتفاق السلام، وأن يعملوا من أجل وجود بوسنة وهرسك معززة وموحدة. ولن يكون هناك أي تسامح إزاء الأفعال التي تقوض، أو تهدد بتقويض، التقدم الكبير المحرز خلال السنة الماضية. فأولئك الذين يعملون مع المجتمع الدولي والذين يتقيدون باتفاق دايتون سوف يلاقون الجزاء الحسن. ولن يتردد المجتمع الدولي في سحب دعمه من الذين يعرقلون التنفيذ. ولن أتردد في أن أستخدم السلطات الممنوحة لي من مجلس بون لاتخاذ إجراءات ضد الزعماء الذين ينتهكون اتفاق دايتون.

٦ - <u>التقدم المحرز في الآونة الأخيرة</u>: بالرغم من التركيز اللازم على الانتخابات، فقد تحقق مزيد من التقدم خلال الفترة التي يتناولها التقرير، اعتمادا على التقدم الكبير الذي أحرز في النصف الأول من سنة ١٩٩٨. وهذا يشمل ما يلي:

- **استعمال وقبول عملة الماركا القابلة للتحويل في جميع أنحاء البلد؛**

- **إصدار عدد من القوانين الأساسية، من بينها قانون الجمارك، وما قمت به من فرض القانون الإطاري للخصخصة، عدم إقراره من جانب مجلس الشعب في البوسنة والهرسك؛**

- **مزيد من إعادة هيكلة وسائل الإعلام بقصد اقصاء الإذاعة العامة من السيطرة السياسية، بما في ذلك إنشاء لجنة وسائل الإعلام المستقلة التي بدأت عملها في ١ آب/أغسطس؛ ومواصلة إعادة تشكيل الإذاعة والتلفزيون في البوسنة والهرسك؛ واتخاذ إجراء صارم لمعالجة التغطية المنحازة من راديو وتليفزيون هرفتسكا أثناء الحملة الانتخابية؛**

• ظهور بعض جماعات الأقليات، وإن كانت محدودة في العدد لكنها في مناطق رئيسية مثل برييدور وغراديسكا وكوتور فاروز؛

• قيام ممثلي مجلس الوزراء وقوة تثبيت الاستقرار بالتوقيع على مذكرة تفاهم للتوسع في العمليات المدنية داخل مطار سراييفو.

٧ - تقرير عن المادة ١٠٩: بالإضافة إلى ما تقدم، وكما طُلب في المادة ١٠٩ من إعلان الاجتماع الوزاري في لكسمبرغ التابع للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في حزيران/يونيه، قمت بإعداد تقرير شامل عن حالة تنفيذ السلام. وهذا التقرير الذي قُدم في منتصف أيلول/سبتمبر إلى وزراء خارجية المجلس التوجيهي وكذلك إلى الأمين العام للأمم المتحدة، تضمن ما يلي:

- ورقة تبيِّن الاستراتيجية فيما يتعلق بالفترة المتوسطة إلى الطويلة الأجل، بقصد إقرار سلام مستدام في البوسنة والهرسك؛

- تقرير شامل عن حالة تنفيذ السلام، في كل قطاع على حدة، موضحا التقدم المحرز حتى ذلك الوقت، والعقبات الرئيسية وطريق المضي قُدما.

- سلسلة تفصيلية من العلامات الهادية لقياس التقدم المحرز في كل مجال.

٨ - وترتكز الاستراتيجية على خمسة أعمدة رئيسية:

- الديمقراطية؛

- سيادة القانون؛

- المؤسسات؛

- القيم والحقوق؛

- إعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية.

٩ - وأوضحت في هذا التقرير أن العمل في هذه المجالات لا بد أن يمضي بصورة متوازية إذا ما أريد استتباب سلام مستديم. وأما الإخفاق في تحقيق هذا التقدم في أي مجال فيعرض للخطر المشروع بأكمله. كما أوضحت أيضا أن النجاح سوف يتوقف على وحدة الجهود التي تبذلها الوكالات الدولية على أرض الواقع

في البوسنة والهرسك، وعلى التنسيق الدقيق فيما بينها. كما أن النجاح ما زال يتوقف على تحقيق تواجد عسكري دولي كبير، لضمان بيئة سياسية مستقرة شاملة يسودها السلام، ولتقديم أضخم دعم ممكن للجهود المدنية من أجل التنفيذ. وإنا أعمل بشكل وثيق مع قوة تثبيت الاستقرار لإيجاد الطرق الكفيلة بمضاعفة ذلك الدعم واستهدافه بشكل أفضل.

١٠ - الأولويات فيما يتعلق بالأشهر القادمة: سوف تتركز أولوياتي في الفترة القريبة فيما بين الآن ونهاية السنة على ما يلي:

- **التعجيل بإقامة المؤسسات المركزية وتعزيزها؛**
- **ممارسة الضغط للمضي قدما مع جماعات الأقلية وحسم مسائل قانون الممتلكات؛**
- **مواصلة إعادة تشكيل هياكل الشرطة والمضي بإنشاء شرطة خاصة بحدود الدولة؛**
- **المضي في ممارسة الضغط من أجل إصلاح وسائط الإعلام كي يتم ترشيد شبكات الإذاعة وإنهاء السيطرة الخارجية.**

١١ - وسوف أطرح أيضا مقترحات بشأن الإصلاح القضائي في البوسنة والهرسك، بما في ذلك تعزيز الدعم المقدم للشرطة، مع العمل على وضع ترتيبات انتخابية جديدة على النحو المبيَّن أعلاه.

١٢ - كوسوفو: كما بيَّنت في تقريري السابق، فإن الحالة في كوسوفو، التي تدهورت تدهورا كبيرا في الأشهر الأخيرة، قد يكون لها تأثير على تنفيذ السلام في البوسنة والهرسك. وهناك بالفعل، على سبيل المثال، نحو ٠٠٠ ١٠ لاجئ من كوسوفو في البوسنة والهرسك، يعانون بالفعل من قلة الموارد. وسوف نحتاج إلى إبقاء التأثير المحتمل لكوسوفو على البوسنة والهرسك قيد الاستعراض الدقيق في الشهور القادمة.

تنسيق عملية التنفيذ المدنية

١٣ - مجلس تنفيذ السلام: واصل المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام اجتماعاته بشكل منتظم على مستوى مديري الإدارات السياسية في وزارات الخارجية. وواصلت من جانبي أنا أيضا الدعوة لعقد اجتماعات منتظمة للمجلس على مستوى السفراء في سراييفو. وفي ٢٢ تموز/يوليه، اجتمع المجلس التوجيهي في بروكسل، حيث ناقش التطورات السياسية، وعودة اللاجئين ومسائل التشريعات الخاصة بالممتلكات، والعلاقة بين كرواتيا، والبوسنة والهرسك، ومسألة تخطيط الحدود. وناقش الاجتماع الذي عقد في سراييفو في ٨ أيلول/سبتمبر عودة اللاجئين ومسائل وسائل الإعلام، ومتابعة لكمسبرغ، والأعمال التحضيرية للانتخابات التي ستجري في يومي ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر.

١٤ - وسوف يعقد في مدريد يومي ١٥ و ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ اجتماع كامل يحضره وزراء خارجية مجلس تنفيذ السلام.

١٥ - التنسيق الخارجي: واصلت إجراء مشاوراتي المنتظمة مع الحكومات والمنظمات المعنية بتنفيذ السلام. وأطلعت مجلس الأمن في بيان موجز يوم ٢٧ تموز/يوليه على مجريات الأمور، وقابلت أيضا الأمين العام للأمم المتحدة. وعقدت اجتماعات أخرى مع الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي. واجتمع فريق الاتصال في ١ تشرين الأول/أكتوبر في لندن لاستعراض الوضع في البوسنة والهرسك بعد إجراء الانتخابات.

١٦ - وفي مسرح الأحداث، واصلت رئاسة الاجتماعات المنتظمة لرؤساء وكالات التنفيذ الرئيسية - بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وقوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة، وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وقائد قوة تثبيت الاستقرار. ويواصل فريق التخطيط المشترك بين الوكالات، الذي يرأسه رئيس الأركان التابع لي، اجتماعاته على أساس أسبوعي، وهو يعاون على ضبط أمور التنسيق بين الوكالات.

١٧ - فرقة العمل الاقتصادية: واصلت الفرقة اجتماعاتها. كما واصلت الاجتماعات فرقة العمل المعنية بالتعمير وعودة اللاجئين التي فتحت الآن مكتبا لها في ريودور. وأنشئ كيان مناظر لفرقة العمل المعنية بالتعمير وعودة اللاجئين، ألا وهي فريق تيسير العودة، في كرواتيا ويشترك في رئاستها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويحضر اجتماعاتها نائبي الذي يضطلع بالمسؤولية فيما يتعلق بقضايا العودة.

المسائل المؤسسية

١٨ - المؤسسات المشتركة: واصل مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء والمجلس النيابي اجتماعاتهم بصورة منتظمة نوعا ما. بيد أن غياب التعاون السياسي وسوء الكيانات الإدارية لا تزال عناصر تعرقل أعمال تلك الهيئات. ويواصل مكتبي العمل عن كثب مع هذه المؤسسات، بالإضافة إلى اللجنة الدائمة المعنية بالمسائل العسكرية، من أجل تحسين فعاليتها. وابتداء من شهر تشرين الأول/أكتوبر من المقرر أن تجتمع كلها في المبنى المجدد في ماريين دفور؛ وسوف يتوقف إهدار الوقت في التناوب الذي كانت تستغرقه الاجتماعات العامة ما بين المتحف الوطني في سراييفو وكلية الكترو - تكنكال في لوكافيتشا. وأخيرا فإن المؤسسات المشتركة سوف تستظل بسقف واحد.

١٩ - وقد عقد مجلس الرئاسة بضع جلسات عمل في الفترة ما بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر، لكنه اجتمع بشكل متكرر مع الوفود الدولية الرفيعة المستوى. وركزت الاجتماعات العملية أساسا على مسائل روتينية مثل تعيين السفراء، واتفاق السفراء والموافقة على السفراء الموفدين إلى البوسنة والهرسك، والتصديق على الاتفاقات الدولية. وعقد مجلس الوزراء عدة دورات استثنائية. واعتمد المجلس مشروع

القانون الذي يتناول الاتصالات اللاسلكية والجمارك. وقدم مشروع قانون خاص بالهجرة واللاجئين إلى المجلس في ١٠ تموز/يوليه. ورغم أنه لم يعتمد بعد، فإن المجلس، بتشجيع من مفوضة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومن مكتبي، اعتمد في ٢٤ أيلول/سبتمبر "تعليمات بشأن القبول المؤقت للاجئي كوسوفو".

٢٠ - وقد حازت القبول ضرورة إدخال تعديلات على هيكل مجلس الوزراء ووزاراته، على نطاق واسع من جميع الأطراف. ويقوم مكتبي بإعداد التوصيات المقرر مناقشتها بمجرد اجتماع الهيئات التشريعية الجديدة.

٢١ - المجلس النيابي: اجتمع المجلس في ٢ و ٣ و ٢٢ تموز/يوليه وفي ١ و ٢ أيلول/سبتمبر. واعتمد القانون المعني بخاتم دولة البوسنة والهرسك والقانون المتعلق بسياسة الجمارك، واتفاقات دولية عديدة. بيد أنه لم يعتمد القانون الإطاري بشأن خصخصة المصارف والشركات والقانون الخاص بالاتصالات اللاسلكية. ولهذا قررت أن أفرض قوانين على أساس مؤقت. وفي ٢٤ آب/أغسطس، شكل المجلس النيابي أمانة في مبنى البرلمان السابق، وهي الأمانة التي ستقوم بوضع خطط لتوفير خدمات برلمانية كاملة.

٢٢ - ومنذ تقريري السابق، فإن اللجنة الدائمة المعنية بالمسائل العسكرية، عقدت جلستيها الثامنة والتاسعة. وقد أحرز تقدم كبير بشأن عدد من المسائل مثل اقتراح السماح لطائرات الهليكوبتر التي تستخدمها شخصيات بارزة عبر خط الحدود الفاصل بين الكيانين. وتعتبر أمانة اللجنة الدائمة للشؤون العسكرية الآن مكتفية ذاتيا تقريبا. وتركزت المناقشات الأخيرة على الإصلاحات الممكنة ليتسنى لها العمل بشكل أكثر فعالية.

٢٣ - المحكمة الدستورية: تقوم المحكمة بالتحضير لدورتها التالية المقرر عقدها يومي ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وسوف تشمل جلسة استماع عامة بشأن توافق دساتير الكيانات المحلية مع دستور البوسنة والهرسك. ومنذ آب/أغسطس ١٩٩٨، دفعت مبالغ شهرية إلى المحكمة كجزء خاص بها من ميزانية الدولة لسنة ١٩٩٨.

٢٤ - الشؤون التشريعية: تم إعداد مشروع قانون يتعلق بجنسية اتحاد البوسنة والهرسك، ومن المقرر اعتماده. وسوف يستخدم إجراء مماثل لصياغة قانون مناظر من أجل جمهورية صربسكا.

٢٥ - وفي الاتحاد، تم إصدار مدونة القوانين الجنائية ومدونة الإجراءات الجنائية. وسوف يبدأ سريان المدونتين في الأسابيع القادمة. وبدأ تدريب القضاة والمحامين على نصوص هاتين المدونتين في مطلع أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

٢٦ - وفي جمهورية صربسكا، توشك صياغة مدونات مماثلة على الانتهاء. وأتوقع أن تقدم هذه المدونات إلى المجلس الوطني لجمهورية صربسكا بحلول نهاية السنة.

٢٧ - نشيد البوسنة والهرسك: وردت عشرات الاقتراحات فيما يتعلق بالمسابقة العامة من أجل وضع نشيد وطني للبوسنة والهرسك. أما الموعد النهائي لتقديم الاقتراحات فقد انتهى في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٨. وتقوم حاليا اللجنة المستقلة المعنية بوضع الرموز المشتركة، التي قمت بتشكيلها، باستعراض الاقتراحات المقدمة، وسوف أختار ثلاثة اقتراحات مقدمة لكي تعرض على المجلس النيابي. وعندئذ سوف يطلب إلى المجلس أن يختار واحدا من الاقتراحات الثلاثة ليصبح النشيد الوطني.

٢٨ - ميناء بلوتشي: وقعت جمهورية كرواتيا والبوسنة والهرسك بالأحرف الأولى على اتفاق بشأن حرية العبور على أراضي كرواتيا من وإلى ميناء بلوتشي، وعبر أراضي البوسنة والهرسك في نيوم. وقد أدى مكتبي وكذلك الولايات المتحدة دورا رئيسيا في مساعدة الأطراف على التوصل إلى هذا الاتفاق. ويعتبر ميناء بلوتشي الذي يقع بكامله داخل الأراضي الكرواتية، هو المنفذ الوحيد المطل على البحر للبوسنة والهرسك. وكانت نسبة ٧٠ في المائة من البضائع التي مرت عبر الميناء قبل انحلال يوغوسلافيا السابقة ترد من البوسنة والهرسك. ويعتبر الوصول إلى هذا الميناء أمرا أساسيا للتنمية الاقتصادية للبوسنة والهرسك. ويفصل ممر نيوم الجزأين المكونين لكرواتيا، وبدون المرور الكامل دون عراقيل عبر هذا الممر، فإن مدينة دوبروفينك الكرواتية، وهي من المناطق السياحية الرئيسية في كرواتيا، سوف تنعزل تماما عن بقية البلد.

٢٩ - وتم توقيع الاتفاق بالأحرف الأولى في زغرب في ١٠ أيلول/سبتمبر، ووقعه هارفوي سارينيتش رئيس ديوان الرئيس تودمان؛ ونيناد بورغاس وزير الاقتصاد في حكومة كرواتيا. ووقعه بالأحرف الأولى بالنيابة عن مكتب الممثل السامي نائبي الأول السفير كلاين كما وقعه بالنيابة عن الولايات المتحدة المبعوث الخاص السفير ريتشارد سكلار، وقد عمل كل منهما بصفة وسيط خلال المفاوضات. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، وقَّع على الاتفاق بالأحرف الأولى عن الجانب البوسني الرئيس عزت بيغوفيتش والدكتور سيلادزيتش (الرئيس المناوب لمجلس الوزراء) والوزير كورتوفيتش وزير التجارة الخارجية. أما التوقيع رسميا على الاتفاق ونشر تفاصيله فهما مسألتان تعودان للأطراف ومن المتوقع أن تتحققا قريبا.

٣٠ - العلاقات الخاصة بين كرواتيا والاتحاد: يتفاوض اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا حاليا على "اتفاق بشأن العلاقات الخاصة (بين جمهورية كرواتيا واتحاد البوسنة والهرسك)" وفق ما ينص عليه دستور البوسنة والهرسك. وقد شارك مكتبي مشاركة وثيقة في مسعى للمساعدة على التوصل إلى اتفاق بين الجانبين. ولا تزال هناك نقاط مستعصية ولكن يحدوني الأمل في إمكانية إحراز تقدم في المستقبل القريب.

٣١ - قضايا الخلافة المتعلقة بيوغوسلافيا السابقة: يجري حاليا وضع ترتيبات لإجراء جولة مفاوضات أخرى في بروكسل في النصف الثاني من شهر تشرين الأول/أكتوبر. وسيسبق هذه العملية جولة بين العواصم يقوم بها سير آرثر واتس المفوض الخاص لقضايا الخلافة.

٣٢ - برتشكو: واصل نائب الممثل السامي والمشرف على برتشكو التشجيع على تنفيذ قرار التحكيم التكميلي. وقد عاد ما يزيد على ٢٠٠ ١ من اللاجئين البوسنيين والأسر المشردة البوسنية إلى موطنهم الأصلي في برتشكو. وقد تباطأت عملية العودة نتيجة الصعوبات التي نشأت مع المشردين الذين يحتلون الممتلكات في المناطق التي يمكن العودة إليها. وقد ووفق على عودة ٠٠٠ ١ أسرة بوسنية أخرى ولكنها غير مستعدة للعودة بعد. كما ووفق على عودة ما يزيد على ٠٠٠ ١ أسرة كرواتية بوسنية ولكن ينبغي أولا أن يعود الكروات البوسنيون بأعداد كبيرة. وتم إحراز تقدم طفيف بشأن عودة المشردين من صرب البوسنة إلى الاتحاد.

٣٣ - ويمتثل أعضاء الإدارة المتعددة الأعراق بأحكام النظام الأساسي لبلدية برتشكو وبدأت الأحزاب الصربية البوسنية إبداء عزمها على النظر في حل توفيقي بشأن قضايا مختارة من النزاع. وبتشجيع من مكتب الممثل الخاص، ينظر عمدة برتشكو ونائباه (بوسني وكرواتي) في إعادة تشكيل المجلس التنفيذي لزيادة فعاليته. وأظهرت شرطة برتشكو المتعددة الأعراق، بالرغم من قلة عدد أفرادها، فعالية في التنفيذ وتعاونت مع مبادرات قوة الشرطة الدولية، ومنها على سبيل المثال القيام بأعمال الشرطة المجتمعية. ويقوم الجهاز القضائي المتعدد الأعراق بعمله بصورة معتادة وبدأت عملية تعاون مع الجهاز القضائي للاتحاد.

٣٤ - وتعاونت الحكومة والشرطة المتعددة الأعراق والأحزاب السياسية مع مكتبي ومع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الفترة السابقة للانتخابات. ولأول مرة منذ إقامة الإشراف، نظمت الأحزاب التي تمثل وجهات نظر متباينة (صربية وبوسنية) مسيرات في مدينة برتشكو وتوابعها. ومضت عملية الاقتراع بصورة سلسة وسلمية.

٣٥ - وازدادت التبرعات المعلنة المقدمة من المانحين الدوليين زيادة طفيفة، وصرفت القروض التي يسرتها لجنة الاستثمارات إلى الشركات الخاصة بصفة رئيسية في الوقت الذي منح فيه مرفق للقروض الصغيرة سلفيات إلى الأفراد. وقد تمخضت هذه القروض عن مئات من فرص العمل ولكن اقتصاد برتشكو المفتقر للاستثمارات لا يزال اقتصادا راكدا في الأساس ولا تتوافر فيه فرص عمل كبيرة. ولا تزال برتشكو بحاجة ماسة للاستثمارات وفرص العمل لدعم إدارتها المتعددة الأعراق وتشجيع العائدين والحيلولة دون نشوب اضطرابات اجتماعية.

٣٦ - ولا تزال حرية التنقل في طور التحسن. إذ حدثت زيادة في عدد السيارات المارة في منطقة الإشراف، ولا سيما عبر الجسر المؤدي إلى كرواتيا. وافتتحت محطة السكك الحديدية في برتشكو رسميا في شهر آب/أغسطس.

٣٧ - قضايا الاتحاد: لا تزال قضايا الاتحاد محل اهتمام مكتبي. وبُذلت جهود كبيرة للوفاء باستنتاجات منتدى الاتحاد المؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨.

٣٨ - وخلال العملية الانتخابية، ساند مكتبي الجزاءات التي فرضتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الحزب الديمقراطي الكرواتي بسبب ترهيبه للأحزاب الكرواتية الأخرى، بما فيها مجلس الدفاع الكرواتي. وأحبطت الجهود الرامية لنسف الإنجازات التي تحققت في البوسنة الوسطى، بما في ذلك المحاولة التي قام بها المتشددون في الحزب الديمقراطي الكرواتي لإنهاء قوة الشرطة المشتركة في البوسنة الوسطى. كما أحرز تقدم في مجال نقل دائرة الاستخبارات البوسنية (وكالة التوثيق والتحقيق) من مخفر الشرطة في ترافنيك وبوجونيو. ولا تزال تجتمع لجنة البلديات المشتركة الممثلة لبروزور - راما - دوجونيو المنشأة في ١٩ حزيران/يونيه بمساعدة من مكتبي، وبعد أن أثبتت فائدتها.

٣٩ - واستمرت عودة البوسنيين إلى بلدتي فيتيز وبروزور - راما الكرواتيتين على نطاق صغير لكنه ملموس. كما عاد البوسنيون إلى دواخل الهرسك (كالينا، ستولاك)، بالرغم من أن العنف قد شاب هذه الأوضاع في الآونة الأخيرة. وتحقق أول كسر لجمود في عودة الصربيين إلى موستار ووادي نيريتفا خلال الصيف. لكنه حدثت نكسة في رستاني الواقعة في بلدية غرب موستار عندما ووجهت مجموعة صغيرة من الصرب كانت تحاول العودة في ٢٦ أيلول/سبتمبر بمقاومة من كروات صربيين أقاموا خلال الليل حاجزا على الطريق.

٤٠ - وبالرغم من النجاح الذي تحقق في عودة أقلية في البوسنة والهرسك الوسطى، لا تزال هناك حاجة إلى كسر الجمود بشكل ملحوظ. كما أن منع عودة الصرب إلى راستاني (الواقعة بالقرب من موستار) في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر، بالاقتران مع أعمال العنف الأخيرة التي أحاطت بعودة البوسنيين إلى تاسوفيتشي (وقـُتل خلالها أحد النواب البوسنيين وجرح ثلاثة آخرون) يؤكد الحاجة إلى اتخاذ القادة الكروات إجراءات حاسمة يعلنون فيها عدم تسامحهم إزاء أي سلوك عنيف أو أي ترهيب. وفي أثناء عمليات العودة التي حدثت يوم ١ تشرين الأول/أكتوبر، قام حشد من المشردين الكروات بسد الطريق وأقاموا حاجزا على الطريق M17 المؤدية إلى تاسوفيتشي. وتم إيفاد الوحدة المتخصصة المتعددة الجنسيات إلى المكان حيث طهـَّرت الطريق واستعادت حرية التنقل عليها، وكان ذلك أول مشاركة فعلية لها في ضبط التجمعات.

٤١ - وتجدر الإشارة إلى أن أنجح حالات العودة تحققت في ياجي وبوغونيو وبقية أنحاء وادي فرباس، واتسمت بتعاون وثيق وممتاز بين مكتبي وبين الوحدات المحلية التابعة لقوة تثبيت الاستقرار وغيرها من الوكالات الدولية المعنية. ولعل نجاح حالات العودة هذه يتيح استخلاص دروس مفيدة لتخطيط عمليات العودة في أماكن أخرى.

٤٢ - وأسفر وصول مبعوثي المقيم في درفار عن أثر ملحوظ في تحسين التنسيق على الساحة هناك. وهو يعتبر نموذجا آمل أن يتكرر بنشر مبعوثين خاصين في أماكن أخرى (انظر الفرع المتعلق بالبلديات أدناه). واستمرت حالات العودة إلى درفار طيلة الصيف وتحسنت حرية التنقل تحسنا كبيرا.

٤٣ - ولا يزال حل الهياكل المتوازية القائمة في كل من "جمهورية هرزيك بوسنيا الكرواتية" السابقة وجمهورية البوسنة والهرسك مسألة ذات أهمية كبيرة. وما زالت هذه المؤسسات المتوازية، ولا سيما نظم المدفوعات والمعاشات التقاعدية المستقلة فيها، وقطع الدعم المالي المقدم من كرواتيا إلى المؤسسات المتوازية القائمة في هرزيك بوسنيا يمثلان الهدفين اللذين يسعى مكتبي إلى تحقيقهما في الأجل القصير. وسنواصل المحافظة على وجود صلة واضحة بين المساعدة الاقتصادية من جهة والتعاون من جهة أخرى، كما سنواصل مراقبة سجل المسؤولين المنتخبين حديثا عن كثب. ولقد وعد السيد جيلافيتش، العضو الكرواتي الجديد في مجلس الرئاسة، مرارا وتكرارا أنه لن يتسامح مع مسؤولي الاتحاد الديمقراطي الذين يعيقون تنفيذ اتفاق دايتون وأتوقع منه أن يفي بذلك التعهد.

٤٤ - القضايا المتعلقة بجمهورية صربسكا: من المؤسف أن وتيرة التقدم بشأن تنفيذ السلام في جمهورية صربسكا تباطأت في الفترة الواقعة بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر. ففي الفترة السابقة للانتخابات، ترددت أحزاب "الوحدة" في الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا والحكومة التي يرأسها رئيس الوزراء دوديك في اقتراح تشريع بشأن المواضيع الحساسة سياسيا ومن ذلك التشريع الخاص بالممتلكات والعفو أو تنفيذ قانون الخصخصة. ولم يتحقق تعاون يستحق الذكر بشأن الشرطة المتعددة الأعراق وشرطة الحدود. وبتعليمات من وزارة الداخلية، أوقف النشاط المتعلق بإخلاء الممتلكات لإتاحة إمكانية شغلها من جديد وكان هذا النشاط قد تحسن لفترة وجيزة. كما حدث انتهاك ملموس "لقواعد الطريق" (قيام شرطة جمهورية صربسكا في أيلول/سبتمبر باعتقال أحد الكروات البوسنيين). بيد أن الحكومة بذلت جهودا جادة لتحويل عائداتها وإيراداتها من الدينار اليوغوسلافي إلى ماركات البوسنة والهرسك القابلة للتحويل. وبدأت عملية إصدار جوازات سفر.

٤٥ - وفي أعقاب الانتخابات، سيصر مكتبي على ضرورة إحراز تقدم سريع في المجالات الرئيسية التالية: قانون الممتلكات، وحالات العودة، وأعمال الشرطة، والجهاز القضائي، ووسائط الإعلام، وقانون الخصخصة.

٤٦ - وللاطلاع على تقييم لنتائج الانتخابات في جمهورية صربسكا، انظر الفرع المتعلق بالانتخابات أدناه.

٤٧ - البلديات: اشترطت المادة ٤٧ من الإعلان الصادر عن اجتماع المجلس التوجيهي المعقود في لكسمبرغ في حزيران/يونيه إنشاء نظام بلدي لتقييم تنفيذ السلام، وتضمنت وعدا بتوفير موظفين وتمويل لتنفيذ تلك التوصيات. وسينجز مكتبي، بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبعثة المراقبة التابعة للجماعة الأوروبية وغيرها من الوكالات، استقصاءات أولية لـ ٢٩ بلدية. ومن ثم سنستعرض تلك الاستقصاءات لتقرير البلديات التي من المفيد أن يتواجد فيها مبعوثون خاصون للتشجيع على العودة وتسريع تنفيذ السلام بصورة عامة. وتتطلب هذه المبادرة التمويل وتعيين مبعوثين محنكين ومتمرسين، وهما أمران يتوقفان على المانحين.

الديمقراطية

٤٨ - الانتخابات الأخيرة: ١٢-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨: كانت الانتخابات العامة التي جرت في البوسنة والهرسك أفضل انتخابات سلمية وديمقراطية جرت في تاريخ البلد. وكان معدل المشاركة فيها مرتفعا حيث بلغ حوالي ٧٠ في المائة. وتعتبر تلك الانتخابات، من الناحية الفنية، من أعقد الانتخابات في العالم وجرت بصورة سلسلة نسبيا تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومن الطبيعي أن نرغب كالعادة، في معرفة الدروس الجديدة التي يمكن استخلاصها من تلك الخبرة لدى إعداد مجموعات الانتخابات المقبلة. وحدثت مشاكل في عدد من قوائم الناخبين ولكنها أثـَّرت على أقل من ٥ في المائة من مراكز الاقتراع. وتحلى أفراد الشرطة بالسلوك المهني لدى اضطلاعهم بعملهم. وحضرها مراقبون من مجموعة واسعة من الأحزاب السياسية من جانبي خط الحدود الفاصل بين الكيانات. وأدت لجان الانتخابات المحلية واجباتها بكل إخلاص بصفة عامة.

٤٩ - وأظهرت النتائج، فيما عدا حالة واحدة، وجود اتجاه مطرد للتحلي بمزيد من الاعتدال والأخذ بالتعددية في سياسات البوسنة والهرسك. وانخفض في كلا الكيانين نصيب الأحزاب القومية المتطرفة من الأصوات. وضعـُف احتكار أهم الأحزاب الثلاثة القائمة على الأساس العرقي. فيما تصاعد صوت المعارضة المستقلة والواثقة بنفسها في كلا الكيانين.

٥٠ - ولأول مرة منذ توقيع الاتفاق الإطاري للسلام، لم تعد الأحزاب القومية تملك أغلبية مطلقة في مختلف الهيئات البرلمانية للبوسنة والهرسك. وتتوفر حاليا للأحزاب المعتدلة المؤيدة لعملية دايتون إمكانية السيطرة على الفروع التشريعية على اختلاف مستويات الحكومة في كلا الكيانين وعلى الصعيد الوطني. ولعله يتوفر لأول مرة في مجلس الرئاسة توافق في الآراء مؤيد لعملية دايتون. ومن المحتمل أن تـُسير مجلس الوزراء والوزارات الوطنية أحزاب أكثر التزاما بدايتون.

٥١ - والزمن وحده هو الذي سيـُبين ما إذا كانت هذه الآفاق الواعدة ستتكلل بالنجاح، ولكن هذه الآفاق تبدو الآن من بعض النواحي على الأقل أكثر إشراقا مما كانت عليه قبل الانتخابات.

٥٢ - الانتخابات: النقاط الرئيسية: فيما يلي النقاط التي تستحق الذكر:

- في جميع المنافسات، فقدت الأحزاب الوطنية شعبيتها من الناحيتين المطلقة والنسبية بالمقارنة مع انتخابات عام ١٩٩٦.

- في انتخابات عام ١٩٩٦، كان عدد المقاعد التي فاز بها الحزب الديمقراطي الاجتماعي بالآحاد. أما بعد هذه الانتخابات فهي بالأرقام العشرية.

- حصل الحزب الديمقراطي الاجتماعي، في المتوسط في الاتحاد، على حوالي ٢٠ في المائة من الأصوات، وكان أفضل أداء له في كانتون سراييفو.

- استطاعت الأحزاب المنشأة حديثا من قبيل حزب "مبادرة كرواتيا الجديدة" أن توفر خيارا بديلا للناخبين. إذ سيحصل حزب مبادرة كرواتيا الجديدة مثلا على مقعد في جميع الهيئات البرلمانية الثلاث على صعيد الدولة والكيان - مقعد في مجلس النواب التابع للبوسنة والهرسك ومقعد في مجلس النواب التابع للاتحاد، ومقعد في الجمعية الوطنية التابعة لجمهورية صربسكا. ولقد وطد نفسه كبديل ممكن عن الحزب الديمقراطي الكرواتي، وسيتيح إمكانية التنافس للحزب الديمقراطي الكرواتي في الانتخابات المقبلة.

- سيتألف مجلس الرئاسة الجديد من علي عزت بيغوفيتش وآنت جيلافييتش وزيفكو راديستيش. وتشكل هذه الفئة إمكانية للتعاون، مع بعضهم البعض من جهة ومع المجتمع الدولي من جهة أخرى، على نحو أفضل من الإمكانية التي كانت متاحة في ظل الهيئة الثلاثية السابقة.

- كان مرشح الحزب الديمقراطي الاجتماعي غراديمير غويار الفائز الأول لعضوية مجلس الرئاسة وأثبت أنه منافس قوي في السباق. وتعتبر نتائج الرئاسة مؤشرا آخر على تطور عملية بناء الدولة وعلى توقع تحلي القادة السياسيين الجدد بروح المسؤولية والاستجابة لاحتياجات الناخبين.

- على خلاف انتخابات عام ١٩٩٦، شاركت الأحزاب الموجودة في جمهورية صربسكا في الانتخابات التي جرت في الاتحاد. وفازت تلك الأحزاب بمقاعد في مجلس النواب التابع للاتحاد. ففي عام ١٩٩٦، لم يكن ممثلا في مجلس النواب التابع للاتحاد سوى ٦ أحزاب وائتلافات، أما الآن، فسيمثل فيه ١٨ حزبا أو ائتلافا. وفي عام ١٩٩٦، كان الحزب الديمقراطي يشغل ٧٨ مقعدا، - أي يتمتع بأغلبية مطلقة. أما الآن فهو لا يشغل سوى ٦٨ مقعدا. وبالرغم من أنه لا يزال الحزب الأكبر فإنه فقد الأغلبية الإجمالية.

- في الجمعية الوطنية التابعة لجمهورية صربسكا، يشغل ائتلاف الوحدة، بالاشتراك مع أحزاب مختلفة من الاتحاد، أغلبية المقاعد. ولم يعد الحزب الديمقراطي الصربي يملك الأغلبية المطلقة التي كان يتمتع بها في انتخابات عام ١٩٩٦ المتمثلة في ٤٥ مقعدا. فعدد الأحزاب الممثلة في الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا الآن أكبر مما كان عليه في عام ١٩٩٦ أو عام ١٩٩٧. حيث ضاعف حزب الديمقراطيين الاجتماعيين الأحرار، مثلا، عدد المقاعد التي يشغلها في الجمعية. وفي هذه المرة، استمر الانخفاض في حصة الأحزاب الوطنية من المقاعد الذي كان قد بدأ في انتخابات عام ١٩٩٧. ولأول مرة، سيكون في الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا ممثلون عن حزبي "مبادرة كرواتيا الجديدة" والاتحاد الديمقراطي الكرواتي.

- وقد انعكست على صعيد الكانتونات تلك الاتجاهات الإيجابية التي حدثت على كل من صعيد الدولة والكيان. وفي جميع السباقات، تقدم حزب الاتحاد الديمقراطي الائتلاف بينما فقد الحزب الديمقراطي الكرواتي مقاعده. وفي كانتون أوناسانا والكانتون ١٠، ستمثل الأحزاب القائمة في جمهورية صربسكا في الجمعيات التشريعية الكانتونية. وهذه الحقيقة مشفوعة بالحقيقة الأخرى المتمثلة في أن الأحزاب الموجودة في كرواتيا ستكون ممثلة في الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، تعطي مؤشرا قويا على أن إمكانيات العودة لم تعد مستبعدة.

٥٣ - والاستثناء في هذا الاتجاه المشجع بوجه عام كان انتخاب مرشح معروف بماضيه المتشدد لمنصب رئيس جمهورية صربسكا. ولقد أوضحنا أننا سنحكم على السيد بوبلازن بأفعاله خلال الأشهر القادمة.

٥٤ - إصلاح قانون الانتخابات: بعد إجراء الانتخابات وجهت اهتمامي إلى صياغة قانون للانتخابات. ويعمل مكتبي الآن، بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمجلس الأوروبي، في وضع مشروع قانون للانتخابات يُنظم إجراء الانتخابات الرئاسية والانتخابات من أجل المجلس النيابي للبوسنة والهرسك كما يضع المعايير من أجل الانتخابات المتعلقة بالكيانات. وفي ١ آب/أغسطس، وبالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، عينت لجنة تضم سبعة خبراء وطنيين مستقلين لمراجعة مشروع القانون. وفي نيتي أن تكون الاقتراحات الأولية جاهزة للتشاور مع المجلس التوجيهي في تشرين الثاني/نوفمبر.

٥٥ - إصلاح وسائل الإعلام: تحققت إلى حد كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير أهداف استراتيجيتي من أجل وسائل الإعلام. وقد ساعد تنفيذ الاستراتيجية على التخفيف من التحكم السياسي في الإذاعة الموجهة إلى الجمهور، وتعزيز وسائل الإعلام المستقلة، ووضع الأساس لإطار قانوني من أجل وسائل الإعلام، وتركيز الاهتمام على المسائل الملحة التي تعيق عملية السلام. ونتيجة لهذا، توصل الناخبون إلى وجهات نظر أوسع نطاقا مما كانت عليه في الانتخابات السابقة، وأصبحت البيئة الإعلامية أكثر إيجابية بشكل ملموس.

٥٦ - إذاعة وتليفزيون صربسكا/إذاعة وتليفزيون البوسنة والهرسك: في أعقاب تدخلنا المتواصل مع إذاعة وتليفزيون صربسكا في جمهورية صربسكا، تركز اهتمامنا هذا الصيف على إصلاح إذاعة وتليفزيون البوسنة والهرسك في الاتحاد. وبعد إصدار مذكرة التفاهم المتعلقة بإعادة هيكلة إذاعة وتلفزيون البوسنة والهرسك، التي أقرها أعضاء الرئاسة في حزيران/يونيه، عينتُ في ٨ تموز/يوليه مستشارا دوليا في إذاعة وتليفزيون البوسنة والهرسك للمساعدة في إعادة هيكلة شبكة التليفزيون، ولا سيما تحسين وضع البرامج المتعلقة بالشؤون الراهنة. وقد صادقتُ على مجلس مؤقت للمحافظين يضم المستشار، وذلك إثر ترشيحات قدمتها الرئاسة. وقد عين المجلس المختلط إثنيا مديرا عاما جديدا في آب/أغسطس وشرع في إعداد اقتراح من أجل تليفزيون اتحادي يسعى إلى تحرير المجتمع الكرواتي. كما يقوم المجلس بصياغة اقتراح لإنشاء شركة إذاعة عامة تشمل البوسنة والهرسك بأكملها. ولقد رفع المجلس إلي تقريرا يفيد بأن الحالة المالية للشبكة صعبة للغاية، وذلك إثر سحب الدعم المالي المُغفل.

٥٧ - لجنة وسائل الإعلام المستقلة: تعمل الآن لجنة وسائل الإعلام المستقلة بشكل كامل، وذلك بعد إنشائها رسميا في أوائل حزيران/يونيه من هذا العام. وفي ١ آب/أغسطس، أصبح نافذا قانون الممارسات الإذاعية لإذاعة وتليفزيون البوسنة والهرسك. فأصبح يُطلب من جميع الجهات الإذاعية الآن التقيد بهذا القانون المستمد من النماذج الأوروبية الأخرى والذي يتفق مع دستور البوسنة والهرسك. كما اجتمع لأول مرة في أيلول/سبتمبر هيئة استئنافية، هي مجلس لجنة وسائل الإعلام المستقلة، تضم أعضاء وطنيين ودوليين.

٥٨ - وقد تناول القرار الأول الصادر عن اللجنة المذكورة دور وأنشطة التليفزيون الرسمي الكرواتي، المعروف باسم هيرفاتسكا تلفيجيا (HRT)، الذي يعيد الإرسال في البوسنة والهرسك. وتاريخ هذه المشكلة سابق لاتفاق السلام، وذلك عندما وسعت القيادة الكرواتية البوسنية (HDZ) نطاق شبكة التليفزيون الرسمي الكرواتي التي مقرها زغرب في أراضي البوسنة والهرسك وذلك باستخدام المواقع التي استولت عليها القوات العسكرية الكرواتية. وأصبح التليفزيون الرسمي الكرواتي مركز الاهتمام الدولي في الفترة التي سبقت الانتخابات الأخيرة وذلك بسبب محاباته الصريحة للقيادة الكرواتية في البوسنة والهرسك. ورغم سلسلة الاحتجاجات الدولية التي وجهت إلى الحكومة الكرواتية وإلى التليفزيون الرسمي الكرواتي، تقاعست الشبكة عن توفير المساواة في الوصول إلى الشبكة بالنسبة للأحزاب والمرشحين السياسيين الآخرين، كما هو مطلوب في لوائح الأنظمة الانتخابية. وأخيرا، أصدرت اللجنة الفرعية لحالات الاستئناف الانتخابية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا حكمها بأن التلفزيون الرسمي الكرواتي قد انتهك القواعد الإعلامية الانتخابية ورفعت أسماء مرشحي القيادة الكرواتية في البوسنة والهرسك من القائمة الحزبية.

٥٩ - وكان أن أصدرت لجنة وسائل الإعلام المستقلة حكمها في ١٥ أيلول/سبتمبر بأن الوضع القانوني "لإيروتيل"، التي تعيد إذاعة برامج التليفزيون الرسمي الكرواتي في البوسنة والهرسك ليس بالوضع المستتر وخلصت إلى أن استخدام "إيروتيل" تلك الذبذبات الإذاعية إنما يتطلب تنظيما صادرا عن لجنة وسائل الإعلام المستقلة. وتتولى لجنة وسائل الإعلام المستقلة وحدها حراسة مواقع ومرافق البث والذبذبات المتصلة بهذه المواقع ريثما تتوصل إذاعة وتلفزيون البوسنة والهرسك و"إيروتيل" إلى اتفاق مقبول لدى اللجنة أو إلى حين إصدار اللجنة أمرا آخر بهذا الشأن. كما حذرت اللجنة المذكورة "إيروتيل" من أنها قد انتهكت قانون الممارسات الإذاعية لدى اللجنة في مناسبات عديدة وطلبت من "إيروتيل" التقيد تماما بهذا القانون في المستقبل. وقد بدأت مباحثات بناءة لا سابق لها بين إذاعة وتليفزيون البوسنة والهرسك و"إيروتيل" تحت رعاية اللجنة.

٦٠ - شبكة البث المفتوح: ما برحت شبكة البث المفتوح (OBN) وشبكة الانتخابات الإذاعية الحرة (FERN) شبكتي الإذاعة والتلفزيون الوحيدتين الأصليتين الشاملتين للكيانين اللتين لا تحاولان الترويج لمجتمع إثني بعينه أو خدمته. وكان لإنشاء الصندوق الاستئماني الدولي لشبكة البث المفتوح، وتوسيع الشبكة عن طريق فروع جديدة، ووجود برامج قوية، وتعيين فريق للأخبار والشؤون الراهنة أكثر احترافا، أثر كبير في

الوصول إلى الجمهور وفي ذيوع شهرة شبكة البث المفتوح عبر الأشهر القليلة الماضية. وكانت التغطية الانتخابية التي قامت بها شبكة البث المفتوح وإذاعة شبكة الانتخابات الإذاعية الحرة واسعة النطاق، حيث قدمت من الوقت قدرا أكبر مما قدمته الشبكات الأخرى لجميع الأحزاب والمرشحين السياسيين.

٦١ - الحملة الإعلامية العامة: بثت الحملة الإعلامية العامة التي سُنت للمساعدة في ضمان تناول القضايا وليس الجمود العقائدي بصورة كاملة خلال الحملة الانتخابية، بواسطة جميع الشبكات الرئيسية وكذلك العديد من المحطات المحلية الصغيرة. وقد بين استفتاءان مستقلان منفصلان أجريا لقياس استجابات المشاهدين في جميع أرجاء البوسنة والهرسك استجابة إيجابية للحملة. وبوجه الإجمال، أعرب أكثر من نصف الذين وجهت إليهم الأسئلة عن اعتقادهم بأن التقارير قد أوصلت "معلومات هامة". وفي اعتقادي أن مثل هذه الحملة هي جزء حيوي في استراتيجية طويلة الأجل من أجل المصالحة. ولذلك نسعى إلى أن يشمل التمويل اللازم لميزانية العام التالي إنتاج المزيد من التقارير الإعلامية.

عمليات العودة

٦٢ - الحق في العودة: عودة اللاجئين والمشردين: كانت عمليات العودة في النصف الأول من عام ١٩٩٨ أبطأ من المتوقع. وكانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد حددت رقما مستهدفا لعودة الأقليات خلال الأشهر الستة الأولى من العام هو ٠٠٠ ٥٠ شخص. بينما كان الرقم الفعلي أقرب إلى ٠٠٠ ٠٠٠-١١ ١٥ شخص.

٦٣ - وما زالت العقبات الرئيسية أمام العودة، كما أوجزتها خطة عمل قوة العمل المعنية بعودة اللاجئين هي الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب السلطات، وعدم الشعور بالأمن الشخصي بالنسبة لأبناء الأقليات العائدين، وعدم توفر السكن، ونقص عام في فرص العمل، ومشاكل قانونية وإدارية.

٦٤ - وسجل اعتماد كرواتيا في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ برنامجا جديدا للعودة، خطوة أخرى نحو تحقيق العودة الإقليمية. وهو برنامج مشجع، وإن كان لم يعالج جميع المسائل التي أثيرت في مؤتمر بانيا لوكا، وربما يسفر عن عدد كبير من العائدين إذا نفذ بحسن نية. وتقوم فرقة العمل المعنية بعودة اللاجئين بتدعيم صلاتها بالعناصر الرئيسية الفاعلة في كرواتيا بغية المساعدة في تنفيذ البرنامج وفي تعجيل العودة عبر الحدود.

٦٥ - ولا يزال تنفيذ إعلان سراييفو غير مرض، وذلك رغم حدوث بعض التحسن. فما زالت السلطات ترفض معالجة المشاكل المتصلة بنظام توزيع المساكن، وتتبنى نهجا مرهقا ومبهما في معالجة الحالات الفردية من يوم إلى آخر. وسوف أستعرض الحالة في نهاية هذا الفصل وأنظر في وضع شروط أخرى لتقديم المساعدة الدولية.

٦٦ - وتسير عمليات العودة عبر خط الحدود الفاصل بين الكيانين بخطى مشجعة. ويعود صرب البوسنة إلى أماكن مثل بوسانسكي بيتروفاش، وغلاموش، وسراييفو، والبوسنة الوسطى. ويعود المئات من البوسنيين والكروات في الجزء الشمالي الغربي من جمهورية صربسكا إلى أماكن مثل بريجيدور، وبوسانسكا غراديسكا، وكودور فاروس. ومن المتوقع أن يستمر هذا الزخم على مدى الشهر القادم أو الشهرين القادمين، حيث يتوقع استكمال برامج إعادة بناء المساكن وتوفير المزيد من أماكن السكنى. ويمثل برنامج الاتحاد الأوروبي لدعم العودة لعام ١٩٩٨ عاملا رئيسيا لإيجاد مساكن جديدة وهياكل أساسية داعمة.

٦٧ - وتتركز أولوية عملنا الآن على إزالة العوائق التي تحول دون عودة أعداد كبيرة من الأقليات إلى شرقي جمهورية صربسكا. وإنني أعتزم اتخاذ ما يلزم لإنجاز التشريع المتعلق بالعقارات بسرعة والضغط من أجل ذلك على الحكومة الجديدة في جمهورية صربسكا. ويتعين تحقيق زيادة كبيرة في عودة الأقليات، وإصلاح النظام القضائي وإعادة بناء هيكل الشرطة، وإيجاد فرص للعمل، وتحقيق المساواة في سبل الحصول على الوثائق، وعودة أفراد المجالس المحلية المنتخبين.

حقوق الإنسان

٦٨ - انتهاكات حقوق الإنسان: استمر التزايد في عدد حوادث تدمير العقارات وحوادث العنف الموجه ضد الأقليات من السكان والعائدين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبخاصة في ستولاش وكلاناشي وترافنيك. ففي شهر تموز/يوليه اغتيل ضابط شرطة ثان في ترافنيك بواسطة جهاز متفجر وأدى الحادث إلى انسحاب ضباط الشرطة الكروات مؤقتا من مركز ترافنيك. كما أن مكتبي منشغل للغاية نتيجة استمرار الادعاءات بالتعسف في استخدام السلطة من جانب الشرطة أثناء عمليات إلقاء القبض، وبالملاحقة، وإساءة المعاملة أثناء فترات الاحتجاز. ووقع حادث مقلق للغاية أسفر عن سحب التفويض من رئيس جهاز الشرطة النظامية في جمهورية صربسكا فيما يتصل بادعاء احتجاز سبعة أفراد في مكان خفي في بالي وتعذيبهم بدنيا لمدة تسعة أيام.

٦٩ - كما أن مكتبي منشغل للغاية بسبب استمرار السلطات في عدم ضمان تنفيذ قرارات دائرة حقوق الإنسان ومكتب أمين مظالم حقوق الإنسان ولجنة المطالبات العقارية. وحتى الآن، لم تعين سلطات جمهورية صربسكا وكيلا يمثلها في المؤسسات المتعلقة بالمرفق ٦. ورغم أنه تم تعيين ثلاثة أفراد على مستوى الدولة للعمل كممثلين، فإنه يتعين أن يصدق مجلس الوزراء على تعيينهم على سبيل الأولوية العاجلة.

٧٠ - تمويل مؤسسات حقوق الإنسان: يعد تأمين التمويل الكافي والثابت للمؤسسات المتعلقة بالمرفقين ٦ و ٧ أمرا ضروريا لنجاح هذه المؤسسات في التصدي بفعالية للأعباء القضائية المتزايدة، وقد ساعد التدفق المستمر والموثوق للأموال الآتية من التبرعات على إجراء تطويرات مؤسسية مهمة، وينبغي أن يستمر ذلك خلال العام القادم. ويعمل مكتبي أيضا مع حكومة البوسنة والهرسك من أجل ضمان احترام الحكومة لالتزاماتها المتصلة بتمويل المؤسسات في ميزانية عام ١٩٩٨.

٧١ - قانون الممتلكات: في ضوء الإعاقة المتعمدة لتنفيذ قانوني الممتلكات والمساكن في الاتحاد، أصدرت قرارا بتمديد الموعد النهائي لتقديم المطالبات لستة أشهر أخرى. وسيستمر مكتبي في رصد عملية تقديم المطالبات، وسيتدخل، عند الاقتضاء، لضمان حماية حقوق الملكية للاجئين والمشردين. ولم تلتزم الحكومة بالتاريخ الذي حدد في لكسمبرغ، وهو ٣١ آب/أغسطس، كموعد نهائي لجمهورية صربسكا لاعتماد الممتلكات المتسقة مع اتفاق السلام. وأول الأولويات التي أعتزم القيام بها بعد الانتخابات هي ضمان الانتهاء من قانون الممتلكات اللازم في جمهورية صربسكا.

٧٢ - التعليم: يواصل مكتبي، بمساعدة من اليونسكو ومجلس أوروبا والبنك الدولي العمل على تنفيذ مشروع مراجعة الكتب المدرسية الذي اتفق عليه وزيرا التعليم في أيار/ مايو، لحذف المواد المهينة من الكتب المدرسية المستخدمة في المدارس الابتدائية والثانوية. وكان الوزيران قد وافقا على تنفيذ توصيات أفرقة الخبراء بحذف المواد المسيئة وتوصيات لجنة مستقلة سينشئها مكتبي، لمعالجة الحالات التي لا تتمكن أفرقة الخبراء من التوصل إلى اتفاق بشأنها.

٧٣ - بناء المجتمع المدني: يواصل مكتبي جهوده من أجل دعم المبادرات الجارية لإصلاح الإطار القانوني المطبق على الجمعيات والمؤسسات ولدعم إشاعة مناخ يساعد على تنمية المجتمع المدني. وقد وزعت الصيغة التنفيذية لمشروع قانون جديد للجمعيات والمؤسسات في حزيران/يونيه تمهيدا لطرحها للمناقشة العامة وجرى تنقيحها بناء على الإسهامات الواردة من الكثير من المنظمات غير الحكومية المحلية في البوسنة والهرسك. وسيجري استعراض هذه الصيغة مع وزير العدل للتوصل إلى صيغة نهائية مقبولة وتحظى بتأييد المنظمات غير الحكومية للمجتمعين المحليين كليهما والهياكل المعنية في الدولة.

٧٤ - المفقودون وعمليات استخراج الرفات: لا تزال العملية المشتركة المعنية باستخراج الجثث مستمرة. وتواصل الأطراف الثلاثة العمل معا بصورة طيبة. وتم حتى الآن استخراج أكثر من ٠٠٠ ١ جثة هذا العام، أي ما يقرب من ضعف عدد الجثث التي استخرجت خلال العامين الماضيين: غير أن الموارد المشتركة ما زالت تثير مشكلة.

سيادة القانون

٧٥ - الإصلاحات القضائية والقانونية: يباشر مكتبي عمله مع بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، ومجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال إصلاح نظام العدالة الجنائية. وقد حدثت تطورات مشجعة في هذا المجال، ولا سيما بعد أن أصدر برلمان الاتحاد القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية في أواخر تموز/يوليه. ومن المتوقع أن يدخل هذان القانونان، الضروريان لتوفير الحماية الفعالة للحقوق والحريات المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، حيز النفاذ قريبا. وقد قدم فريق الخبراء المعني بإصلاح القانون الجنائي في جمهورية صربسكا مشاريع القوانين التي أعدها إلى الحكومة

وقام خبراء دوليون بتقييم المشاريع من حيث امتثالها الاتفاقية والمعايير الدولية الأخرى. ومن المتوقع أن تعقد الجلسة العامة النهائية لجمهورية صربسكا والخبراء الدوليين في تشرين الثاني/نوفمبر.

٧٦ - وما زلت منشغلا إزاء عدم استقلال القضاء وحياديته في كلا الكيانين. ويعد اعتماد تشريع ينص على مراجعة التعيينات القضائية بواسطة لجنة مستقلة ووضع القواعد الأساسية لاستقلال القضاء أمرين أساسيين لضمان شفافية عملية التعيين وعدم خضوعها للتأثيرات السياسية. ويجب أن يكون هذان القانونان جاهزين لكي ينظر فيهما برلمان الاتحاد وبرلمان جمهورية صربسكا في الفترة التي تعقب إجراء الانتخابات مباشرة.

٧٧ - ويرحب مكتبي أشد الترحيب بإقرار مجلس الأمن إنشاء مشروع لمراقبة وتقييم النظام القضائي في إطار بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. فالمعلومات التي سيحصل عليها عن طريق المراقبة المنتظمة للمحاكم ستؤدي دورا أساسيا في توجيه الجهود الإصلاحية الأخرى التي يضطلع بها مكتبي بتنسيقها، بما في ذلك وضع التشريعات المتعلقة بالقضاة والمدعين، وتدريب الفنيين القانونيين.

٧٨ - <u>التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا وقواعد المرور</u>: في حزيران/يونيه، احتجزت قوات تابعة لقوة تثبيت الاستقرار أحد الصرب البوسنيين بموجب لائحة اتهام منسبة في فوكا. بيد أنه عقب إلقاء القبض على ذلك الشخص، قامت جماعات بتدمير المكتبين الميدانيين لقوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا احتجاجا على هذا الإجراء. وأفرجت المحكمة عن اثنين من الصرب البوسنيين كانت قد اعتقلتهما قوة تثبيت الاستقرار في تموز/يوليه، وذلك فور تلقيها تأكيدات بأن اعتقالهما جاء نتيجة لخطأ في تحديد الهوية. واحتجزت قوة تثبيت الاستقرار شخصا آخر من الصرب البوسنيين في أيلول/سبتمبر.

٧٩ - وارتكبت سلطات جمهورية صربسكا انتهاكا خطيرا لقواعد المرور خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إذ اعتقلت كرواتيا بوسنيا قبل إرسال ملف ذلك الشخص إلى مكتب مدعي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا لاستعراض الملف. وعلى الرغم من المبادرات المتكررة التي قام بها مكتبي، والقرار الذي أصدره نائب مدعي المحكمة فيما بعد بعدم كفاية الأدلة المقدمة بشأن هذه القضية من سلطات جمهورية صربسكا، ظل ذلك الشخص محتجزا لمدة شهر في سجن فوكا. ولم تفرج سلطات جمهورية صربسكا عن هذا الشخص إلا بعد صدور قرار عن اللجنة الفرعية للطعون الانتخابية بوجوب الإفراج عنه لأن اعتقاله يعتبر انتهاكا لقواعد وأنظمة اللجنة المؤقتة المعنية بالانتخابات.

٨٠ - <u>حرية التنقل</u>: نفذ بنسبة ٩٩ في المائة نظام لوحات الترخيص الموحدة ووثيقة تسجيل المركبات الموحدة. واعتبارا من ٣٠ أيلول/سبتمبر، أصبحت جميع المركبات ملزمة بموجب القانون بحمل لوحات جديدة للتنقل داخل البوسنة والهرسك. وأدى تطبيق نظام اللوحات الموحدة إلى زيادة ضخمة في حرية التنقل. ففيما بين نيسان/أبريل وتموز/يوليه فقط، تضاعفت حركة المرور عبر خط الحدود المشتركة بين الكيانين.

٨١ - إعادة تشكيل هيكل الشرطة: أخيرا أنشئت وزارة داخلية الاتحاد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وإن كان لم ينجز بعد نشر ضباط الأقليات. ونتيجة للمناخ السائد في فترة ما قبل الانتخابات، توقف التقدم في هذا الصدد. وتعتزم بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ومكتبي تعزيز جهودنا المشتركة من أجل إعادة تشكيل شرطة الأقليات ونشرها. ومن المؤكد أن الأشهر الثلاثة المقبلة ستشهد بذل جهود جادة من جانب السلطات في كلا الكيانين للتقيد بالمواعيد النهائية المحددة في وثيقة لكسمبرغ الصادرة عن مجلس تنفيذ السلام بشأن المسائل الشرطية.

٨٢ - ولا يزال مشروع قانون شرطة حدود الدولة قيد المناقشة في فريق عامل مشترك بين الوكالات، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وقوة تثبيت الاستقرار ومكتب الشؤون الجمركية والمساعدة المالية ومكتبي. وتواصل تلك الجهات العمل معا على وضع خطة شاملة لإنشاء شرطة لحدود الدولة، قبل عرض القانون على مجلس الوزراء. وسيكون هذا الأمر من الأولويات الرئيسية بالنسبة لي خلال الأشهر المقبلة.

٨٣ - مكافحة الفساد: تواصل وحدة مكافحة الغش التابعة لمكتبي تقديم المساعدة إلى السلطات في كشف الأنشطة غير القانونية وفي تنسيق الجهود الدولية في مجالات الحكم والشفافية والفساد والجريمة الاقتصادية المنظمة. وتقوم أعمال وحدة مكافحة الغش على دعامتين، هما: وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة وطويلة الأجل لمكافحة الفساد، والمساعدة في التحقيق في حالات الفساد الحالية وتقديم مرتكبيها إلى المحاكمة. وهاتان الدعامتان متكاملتان. ففي حين أن الاستراتيجية الشاملة ضرورية لإعداد البلد للتمتع بمستقبل أفضل، فإنه لا بد من اتخاذ إجراءات فورية ضد الفساد كي يرى السكان البوسنيون، وبخاصة الجيل الجديد، أن الفساد العام إحدى التركات الموروثة عن المجتمع الشيوعي لا بد من استئصالها. وإرساء استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد يستلزم بالضرورة الإصلاح الاقتصادي بمعظم جوانبه، فضلا عن الإصلاح القانوني والقضائي والإصلاح المؤسسي والتثقيف ورفع درجة الوعي العام.

٨٤ - وفي مجال الجمارك، يواصل مكتب الشؤون الجمركية والمساعدة المالية التابع للجماعة الأوروبية عمله على تحسين كفاءة الإدارتين في كلا الكيانين، وتشجيعهما على العمل معا على مكافحة التهريب.

الإصلاح الاقتصادي والتعمير

٨٥ - إصلاح المرافق العامة وتنفيذ المرفق ٩: تم توفير الخدمة المنتظمة لركاب السكة الحديدية من سراييفو إلى كابليينا عبر موستار. واعتمد مجلس وزراء البوسنة والهرسك اتفاق عبور السكك الحديدية للحدود بين كرواتيا والبوسنة والهرسك وتم إرساله إلى كرواتيا للاستعراض والنظر. وسيتيح الاتفاق استئناف حركة المرور التجارية بالسكك الحديدية بين كرواتيا والبوسنة والهرسك. أما مؤسسة السكك الحديدية المشتركة فتتقدم بخطى بطيئة؛ ولا تزال هناك بعض المشاكل القانونية التي لم تحل بعد. ويعكف مكتبي مع رئيس لجنة المؤسسات العامة على متابعة هذه المسألة بنشاط، ولكنهما لا يستطيعان أن ينوبا في ذلك

عن مختلف السلطات المختصة. ولم تصدر وزارة الشؤون المدنية والاتصالات بعد الأنظمة المتعلقة بحركة السكك الحديدية بين الكيانين.

٨٦ - واجتمعت لجنة المؤسسات العامة في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٨، بحضور وزيري الطاقة في الاتحاد وجمهورية صربسكا، لمناقشة إمكانية إقامة مؤسسة عامة لنقل الطاقة الكهربائية. والهدف النهائي لذلك هو التأهب للنقل الكفؤ والمأمون للطاقة الكهربائية حينما تعود الشبكة في البوسنة والهرسك إلى طور التشغيل الكامل وتصبح جاهزة للتزامن مع الشبكات الأخرى.

٨٧ - ووقعت وزارة الشؤون المدنية والاتصالات على التوجيهات المتعلقة بتنظيم حركة مرور الحافلات بين الكيانين وتم نشرها في الجريدة الرسمية للبوسنة والهرسك. أما التوجيهات المتعلقة بحركة مرور الحافلات الدولية فقد أعدت ومن المقرر نشرها قريبا. وتوفر هذه التوجيهات مبادئ توجيهية لشركات الحافلات ولوزيري النقل والمرور لاستعمالها لدى تقديم طلبات تسيير خطوط الحافلات بين الكيانين وخطوط الحافلات الدولية ولدى استعراض تلك الطلبات.

٨٨ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر، قررت أن أضع قانون الدولة للاتصالات السلكية واللاسلكية موضع التنفيذ بصفة مؤقتة، إلى أن تعتمده الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك بالصيغة نفسها. وكان مجلس الوزراء قد اعتمد ذلك القانون، ولكن الجمعية البرلمانية أرجأت نظرها فيه إلى ما بعد الانتخابات، مع أن القانون لازم على وجه الاستعجال. واستهدف هذا القرار في جزء منه أيضا الاعتراف بوجود جهات التشغيل الثلاث التي توفر الخدمات عن طريق الشبكة الثابتة العامة ذات المحولات. وينص القانون على إنشاء وكالة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية. وسيواصل المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير تقديم المساعدة في هذا المجال.

٨٩ - <u>الإصلاح والتحول على صعيد الاقتصاد الكلي</u>: خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت فرقة العمل الاقتصادية الاجتماع بصفة منتظمة برئاستي. ولا تزال اللجنة تمثل أداة ضرورية لتنسيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والمساعدة الدولية في مجال التعمير. وتقوم أمانة فرقة العمل، التي يديرها مكتبي بالتعاون مع الفريق الدولي للإدارة، بتوفير المعلومات والتوجيه لمجموعة المانحين بوجه عام عن طريق نشر رسالة إخبارية اقتصادية شهريا وعقد اجتماعات للمانحين.

٩٠ - وفي ٢٨ تموز/يوليه، طرح المصرف المركزي للبوسنة والهرسك للتداول العملات الورقية للماركا القابلة للتداول من فئات العشرين والخمسين والمائة ماركا. أما العملات الورقية من الفئات الأصغر من ذلك فقد سبق طرحها للتداول في ٢٢ حزيران/يونيه. وهذه العملة مربوطة بالمارك الألماني بمعدل ١:١. ولم يعد الدينار البوسني القديم عملة قانونية. وقد أصدرت قرارا في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ يحدد تصميم العملات المعدنية. وعلى وجه الإجمال، تعتبر عملية طرح العملات عملية ناجحة، ولكن استعمال العملة لا يزال محدودا في بعض المناطق. ويواصل مكتبي رصد مدى قبول الماركا القابلة للتداول بوصفها العملة القانونية

للبوسنة والهرسك، ويساند المصرف المركزي في جهوده الرامية إلى التشجيع على استعمال العملة على نطاق البلد بأكمله.

٩١ - وتم إحراز تقدم كبير في تنفيذ ميزانية الدولة لعام ١٩٩٨. فقد قام كلا الكيانين بتحويل الأموال للحساب المصرفي التابع للمؤسسات المشتركة في المصرف المركزي. كما تلقى المستفيدون من ميزانيات المؤسسات المشتركة أول مدفوعاتهم من خلال قنوات السداد الرسمية. وسوف يعمل مكتبي، في ظل المساعدة المقدمة من خزانة الولايات المتحدة مع منظمات أخرى على مواصلة ضمان أن يتم تنفيذ ميزانية الدولة طبقا للقانون.

٩٢ - وما برحت عملية تصفية المصرف الوطني للبوسنة والهرسك السابق مستمرة. ومن أجل البدء في عملية التصفية، أمر الخبير المصفي بتجميد أصول المصرف يوم ١٦ تموز/يوليه ولكن حكومة الاتحاد أمرت بتجاهل هذا التجميد وهو ما برح ساريا حتى الآن وإن كان قد أحرز شيء من التقدم في بعض مجالات عملية التصفية، بما في ذلك تخليص ملكية مبنى المصرف الوطني للبوسنة والهرسك والوفاء بمطالبات عدة آلاف من المودعين غير الحكوميين بالقيمة الإسمية. ولكن ما زال الأمر يقتضي عمل الكثير وخاصة فيما يتعلق بتحديد كيفية ردم الثغرة الفاصلة بين أصول وخصوم المصرف الوطني للبوسنة والهرسك.

٩٣ - على أن المفاوضات بين وفد البوسنة والهرسك وبين نادي باريس للأطراف الدائنة ذات السيادة، المعقودة يومي ٢٣ و ٢٤ تموز/يوليه لم تفض إلى اتفاق. ويستلزم الأمر اتفاقا مع الدائنين من أجل الوصول في المستقبل إلى أسواق الرأسمال الدولية بالنسبة إلى البوسنة والهرسك. ومن المقرر أن تبدأ جولة جديدة من المفاوضات في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. ولن يكون صندوق النقد الدولي قادرا على إنجاز الاستعراض الأول في إطار الترتيب الاحتياطي دون تصفية المصرف الوطني للبوسنة والهرسك والنجاح في التفاوض على تخفيض الديون مع نادي باريس.

٩٤ - وفي ٣ أيلول/سبتمبر، وافق مجلس الشعب في الاتحاد على قانون الديون الخارجية للاتحاد. ويعد إقرار هذا القانون الجوهري خطوة مهمة في بناء الثقة بين صفوف الدائنين الأجانب من أجل تقديم القروض إلى البوسنة والهرسك. ويضمن القانون اعتبار نصيب الاتحاد في سداد الديون التي تتحملها دولة البوسنة والهرسك إلى الدائنين الأجانب، مسؤولية غير مشروطة ويتم النهوض بها من واقع عوائد الميزانية العامة للاتحاد. ومن أجل استكمال الإطار القانوني لسداد التزامات البوسنة والهرسك من الديون الخارجية أصبح يتعين على جمهورية صربسكا إصدار قانون مماثل لما أصدره الاتحاد.

٩٥ - وفي جلستيه المعقودتين يومي ١ أيلول/سبتمبر، اعتمد المجلس النيابي للبوسنة والهرسك القانون المتعلق بسياسة الجمارك في البوسنة والهرسك. ولن يدخل القانون حيز النفاذ إلا في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ وهو يستند إلى مدونة الجمارك الأوروبية. ومع صدور هذا القانون وكذلك قانون التعرفة الجمركية الذي كان ساريا منذ آذار/ مارس من هذا العام، يكون قد تم إنجاز الإطار القانوني الجديد للجمارك. ويعد

التنفيذ الكامل لكلا القانونين أمرا لازما لقيام منطقة جمركية موحدة للبوسنة والهرسك. ويواصل مكتب الشؤون الجمركية والمساعدة المالية الذي تموله الجماعة الأوروبية مساعدة إدارات الجمارك على تحسين كفاءتها وتنفيذ التشريعات الجديدة.

٩٦ - وفي ١١ آب/أغسطس، وقع وزيرا التجارة والمالية في جمهورية صربسكا مع الاتحاد اتفاقا التزموا فيه بإزالة العقبات أمام التجارة الداخلية. وهذه خطوة أخرى إلى الأمام على طريق التوصل إلى حرية حركة الأشخاص والبضائع والخدمات ورؤوس الأموال في البوسنة والهرسك. وبرغم أن تنفيذ الاتفاق ثبتت صعوبته، إلا أن وزراء كلا الكيانين أدركوا أن ليس بوسعهم، من الناحية القانونية، أن يتجاهلوا وجود الكيان الآخر وأنهم سوف يجنون فائدة اقتصادية مشتركة بفضل التعاون المتبادل.

٩٧ - وفي جلسته بتاريخ ٢٠ آب/أغسطس، أنشأ مجلس الوزراء وكالة البوسنة والهرسك للإحصاءات لتكون مسؤولة عن إعداد الإحصاءات الوطنية بشأن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. وستأتي الإحصاءات مستندة إلى البيانات المقدمة من جانب المعاهد الإحصائية في الكيان المعني. وسوف يؤدي تأسيس وكالة الإحصاءات وكذلك تحسين معهد كل كيان إلى تيسير تقديم المساعدات المالية الكبيرة بمبلغ يصل إلى ١٠ ملايين ماركا من الاتحاد الأوروبي وإيطاليا والسويد وسويسرا.

٩٨ - ورغم أن القانون الإطاري المتعلق بخصخصة الشركات والمصارف الذي وضعه مكتب الممثل السامي، وتم اعتماده من جانب مجلس الوزراء قد مر بالفعل من مجلس نواب البوسنة والهرسك في تموز/يوليه، إلا أنه قوبل بالرفض بعد ذلك من مجلس الشعب بسبب المعارضة الصربية ... ولكن في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٨ دخل القانون حيز التنفيذ بناء على قرار مني، على أساس مؤقت، ريثما يعتمد مجلس الشعب هذا القانون حسب الأصول وبغير تعديلات ودون ربطه بشروط أخرى. ومن أجل المساعدة على أن تمر عملية الخصخصة دون عوائق فقد أنشأت لجنة رصد الخصخصة لكي تباشر عملها اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

٩٩ - التعمير والمساعدة المالية: في الأشهر الثلاثة الأخيرة، وحتى أول أيلول/سبتمبر، تم تنفيذ عدد كبير من المشاريع الممولة من جانب المتبرعين. وفي هذه الفترة، جرى إنجاز مشاريع للتعمير تبلغ قيمتها الإجمالية نحو ١٥٠ مليون ماركا. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأمر لا يعني أن كل هذه الأموال تم إنفاقها في هذه الفترة ولكن معناه أنه تم إنجاز تلك المشاريع. وفضلا عن ذلك، بدأ العمل في مشاريع تعمير جديدة بحجم إجمالي يبلغ نصف بليون ماركا وبعضها يجري إكماله في إطار الفترة الموصوفة في حين سيجري استكمال البعض الآخر مستقبلا. ومن بين هذه المشاريع الجديدة بدأ العمل في نحو ٣٠ في المائة منها في جمهورية صربسكا في حين أن ما يقرب من ١٠ في المائة منها يفيد كلا الكيانين. وهذا مؤشر واضح يدل على ما بذله المانحون من جهود متزايدة بعد استكمال إقامة الحكومة في كانون الثاني/يناير من هذا العام.

١٠٠ - وفي ٧ تموز/يوليه، تم رسميا افتتاح مطار موستار أمام حركة الطيران المدني. وبعد سراييفو وبنيالوكا، يُعد مطار موستار ثالث مطار مفتوح في البوسنة والهرسك أمام خدمات الطيران الدولي المنتظمة. وقد أتيح الافتتاح بعد أن قدمت الحكومة الاسبانية والاتحاد الأوروبي الأموال اللازمة. وفي عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ سيمول المجتمع الدولي مشاريع من شأنها أن تفضي إلى إعادة تزويد المطار بالمعدات اللازمة كاملة.

١٠١ - الطيران المدني: في ٢ آذار/ مارس ١٩٩٨ وقّعت دائرة الطيران المدني في البوسنة والهرسك اتفاقا ثنائيا مع هيئة "يوروكونترول" EUROCONTROL فيما يتصل برسوم الملاحة الجوية. وقد أبلغت "يوروكونترول" بهذا الأمر هيئة "أتسا" (ATSA) في زغرب و "فاتكا" (FATCA) في بلغراد اللتين كانتا تكفلان مراقبة مؤقتة لحركة الطيران في المجال الجوي في البوسنة والهرسك منذ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧، ثم بدأت اعتبارا من ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨ بتقاضي الرسوم من مستخدمي المجال الجوي في البوسنة والهرسك.

١٠٢ - وتواصل "فاتكا" جباية رسوم الملاحة الجوية من مستخدمي جزء المجال الجوي في البوسنة والهرسك حيثما تكفل مراقبة الحركة الجوية. وأدى ذلك الى تحميل المستخدمين رسوما مرة بواسطة "يوروكونترول" ومرة أخرى بواسطة بلغراد وهذه المشكلة سيتم حلها عندما توقع مصلحة الطيران المدني البروتوكول مع "فاتكا".

١٠٣ - وتم إعداد قانون للطيران ومن ثم تقديمه الى مجلس الوزراء في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٨ وهو يكفل، ضمن جملة أمور، إعطاء السلطة لمصلحة الطيران المدني في التكليف بواجبات ومهام لدوائر الطيران المدني في الكيانين.

١٠٤ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وقّع مفوض الشرطة التابع لقوة تثبيت الاستقرار رسالة يفوض فيها السلطة والمسؤولية عن مراقبة الحركة الجوية في المجال الجوي الأعلى للبوسنة والهرسك الى وزارة الطيران المدني التي ستكون بحاجة إلى مراجعة الرسالة وإبلاغ مجلس الوزراء من أجل توقيعها. وستحتاج البوسنة والهرسك في هذه المرحلة إلى التعاقد على تقديم خدمات مراقبة الحركة الجوية من أطراف ثالثة.

١٠٥ - أما مطار موستار، فمنذ وضعه تحت سلطة مكتب الممثل السامي من خلال قرار تحكيم، فقد أعيد فتحه أمام حركة الطيران المدني يوم ٧ تموز/يوليه ١٩٩٨. وأول رحلة طيران تجارية منتظمة قامت على تشغيلها خطوط الطيران الكرواتية، أقلعت من موستار الى زغرب يوم ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨. ثم جرى تمديد فترة التحكيم حتى آذار/ مارس ١٩٩٩. وكان من شأن مذكرة التفاهم الجديدة لمطار سراييفو، الموقعة يوم ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٨، أن أدخلت عمليات الشحن والمبيت الليلي للطائرات مع مزيد من تيسير عمليات الطيران المدني في سراييفو. وتعمل الخطوط الجوية اليوغوسلافية (يات) وخطوط الجبل الأسود في مواعيد منتظمة الى مطار بنيالوكا. أما خطوط سات إير، وهي أول خط طيران لجمهورية صربسكا، فترغب

في بدء عملياتها من بنيالوكا فور إدخال تعديل على مذكرة التفاهم القائمة بما يسمح بالموافقة على مبيت الطائرات ليلا.

١٠٦ - إزالة الألغام: برنامج العمل الخاص بالألغام تم الآن تسليمه من الأمم المتحدة الى سلطات البوسنة والهرسك يوم ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٨ في ظل النقل الرسمي بواسطة مجلس الوزراء للجنة الهدنة المشتركة للأمم المتحدة الى لجنة الهدنة المشتركة للبوسنة والهرسك. كما تم في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٨ توقيع مذكرة التفاهم بين الطرفين وقوة تثبيت الاستقرار بشأن الإزالة الإنسانية للألغام بواسطة قوات الكيانين المسلحة. وهذه القوات المسلحة تضم الآن ٣٦٠ من مزيلي الألغام الأكفاء الذين تم تدريبهم في مراكز بنيالوكا وموستار وترافنيك بما وصل بأفرقة إزالة الألغام الى ما مجموعه ٤٥ فريقا.

١٠٧ - وقد قوبل تأخير برنامج إزالة الألغام التابع للاتحاد الأوروبي برد فعل سلبي من جانب وسائل الإعلام في الأشهر الأخيرة سواء على المستوى المحلي أو عبر أوروبا. فالمعدات التي ظلت في المخازن أصبحت محور التغطية الإعلامية بينما لا يوجد تفسير للتأخير من جانب مسؤولي الاتحاد الأوروبي وفي شهر آب/أغسطس أعيد تنشيط البرنامج بتوقيع عقد مع مؤسسة "هلب" Help الألمانية غير الحكومية وهو الآن في مرحلة التخطيط. ولكن من المستبعد أن يتم إزالة أي ألغام من الأرض قبل بداية "الموسم" القادم في ربيع ١٩٩٩.

١٠٨ - ويشكل الصندوق الاستئماني السلوفيني مبادرة من الكونغرس تم من خلالها التعهد بتقديم أموال على أساس أن تقدم الولايات المتحدة مبالغ مناظرة للتبرعات الأخرى بحد أقصى يبلغ ٢٨ مليون دولار. وقد أعدت سلوفينيا مذكرة تفاهم قدمتها إلى مجلس الوزراء للنظر فيها وبعد ذلك سيحتاج الأمر إلى إقرار خطة عمل تعدها لجنة إزالة الألغام.

١٠٩ - ولسوف تدخل حيز التنفيذ في ١ آذار/ مارس ١٩٩٩ معاهدة أوتاوا بشأن حظر الألغام المضادة للأفراد التي وقعت عليها البوسنة والهرسك. على أن القوات المسلحة ما زالت تحتفظ بمخزوناتها من الألغام المضادة للأفراد في المواقع التي تتولى رصدها قوة تثبيت الاستقرار وما زال يتعين عليها أن تضع الخطط الكفيلة بتدميرها. وتزمع قوة تثبيت الاستقرار إدماج هذا البرنامج ضمن الحملة الشتوية التي ستنفذها القوات المسلحة في الكيانين من أجل إزالة الألغام.

— — — — —